

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٢٦٨
بتاريخ:	٢٠٢٠/٧/١٥
ملف رقم:	٣٣٣/٢/٧

مجلس الدولة
الهيئة العامة للغرفة التجارية
القاهرة


 جمهورية مصر العربية
 مجلس الدولة
 رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
 المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٢٢٧) المؤرخ ٢٦/١٠/٢٠١٩ بشأن طلب إبداء الرأي بخصوص تحديد الجهة صاحبة الولاية في التوقيع على عقد البيع المحرر بين هيئة تنمية بحيرة السد العالي وشركة مصر أسوان للسياحة فيما يخص قطعة الأرض البالغة مساحتها (٩ س، ٨ ط، ٣٧ ف) توطئة لتسجيلها.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وجلستها المعقودة بتاريخ ١٥ من إبريل عام ٢٠٢٠م الموافق ٢٢ من شعبان عام ١٤٤١هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات ضرورية ولازمة لإبداء الرأي في الموضوع المطروح رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبىء عن عدولها عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، والذي لم يطرح عليها إلا بناء على طلبها، وعدم حاجتها إلى استظهار صحيح حكم القانون بشأنه، مما يقتضي معه حفظ الموضوع.

وترتيباً على ما تقدم، وإذ طلبت إدارة الفتوى المختصة من وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بموجب كتبها أرقام: (١٥٢١) المؤرخ ٢٥/١١/٢٠١٩، و(١٦٨٦) المؤرخ ٢٢/١٢/٢٠١٩، و(٩٦) المؤرخ ١٥/١/٢٠٢٠، صورة من العقد المُبرم بين هيئة تنمية بحيرة السد العالي وشركة مصر أسوان، وتضمنت الكتب المشار إليها ضرورة سرعة موافاتها بالمستندات سالف الإشارة إليها خلال شهر



تابع الفتوى ملف رقم: ٣٣٣/٢/٧

(٢)

من تاريخه، وإلا عدّ ذلك عدولا من جانب الوزارة عن طلب الرأي، وإذ نكلت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية عن تزويد إدارة الفتوى بالمستندات سالفة البيان؛ الأمر الذي ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي المائل، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ١٥ / ٧ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار /
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

